

## قصر :

مادة ١ - يجوز للإدارات والمؤسسات العامة التي يلحظ في ميزانيتها الحالية وميزانياتها المقبلة اعتمادات مخصصة لإنشاءات وأبنية أن تضع هذه الاعتمادات أو الرصيد غير المصروف منها في حساب الأمانات لدى الخزينة بموجب أمر صرف إجمالي تحت تصرف الإدارة أو المؤسسة المختصة بالدراسة والتنفيذ لتتولى هذه الإدارة أو المؤسسة عقد الصفقات وتصفياتها وصرفها على هذه الاعتمادات لدراسة وتنفيذ المشاريع المخصصة من أجلها حتى بعد انتهاء السنة المالية .

أما الصفقات التي سبق عقدها على هذه الاعتمادات فتصفي وتصرف من قبل الإدارة أو المؤسسة المختصة بالدراسة والتنفيذ .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار في الإقليم السوري من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية ما

مديرية الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٧٨ (٨ يونيو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٠٦ لسنة ١٩٥٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

## قصر :

مادة ١ - يعين السيد/بدر الدين حمدي، مديراً عاماً بوزارة الخزانة بالإقليم المصري .

مادة ٢ - يندب السيد/بدر الدين حمدي، للعمل مديراً عاماً لمكتب السيد وزير الخزانة المركزي .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره وعلى وزير الخزانة المركزي والتنفيذ في الإقليم المصري تنفيذه ما

مديرية الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٧٨ (٨ يونيو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٥٩

شأن إنشاء درجة وكيل وزارة مساعد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٨ بربط ميزانية الإقليم المصري للسنة المالية ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ؛

وعلى القرار رقم ١٤٩٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم وزارة الصناعة المركزية ؛

## قصر :

مادة ١ - يتمد في ميزانية الإقليم المصري للسنة المالية الحالية ١٩٥٩/١٩٥٨ قسم ٦ (وزارة الصناعة) فرع ١ (الديوان العام) باب ١ (مرتبات وأجور ورواتب ومكافآت) - إنشاء درجة وكيل وزارة مساعد . وتؤخذ تكاليف هذه الوظيفة من وفور الباب نفسه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مديرية الجمهورية في ٣٠ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ (٧ يونيو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٠٥ لسنة ١٩٥٩

شأن وضع الاعتمادات المخصصة للإنشاءات والأبنية في حساب الأمانات تحت تصرف الإدارات والمؤسسات المكلفة بالدراسة والتنفيذ

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٥٨ المتضمن تحديد الميزانية العامة في الإقليم السوري للنصف الأول من عام ١٩٥٨ وللجنة المالية

١٩٥٨ - ١٩٥٩ ؛

وعلى اقتراح رئيس المجلس التنفيذي في الإقليم السوري ؛